

الاستراتيجية الوطنيـــــــة لمكافحة الفساد

٢٠١٩-٢٠٢٢



الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠٢٢/٢٠١٩

اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته
جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ (٢٠٤) وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (٢٠٥)﴾ (سورة البقرة)

صدق الله العظيم

المحتويـــــات

تقديم ٦

نتائج متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨) ٨

أولاً: أهم الإجراءات التى تم اتخاذها لإصدار وتنفيذ الاستراتيجية: ٨

ثانياً: أبرز النتائج الإيجابية العامة الناتجة عن إصدار وتنفيذ الاستراتيجية: ٨

ثالثاً: أهم الممارسات الناجحة التى تمت تنفيذا لأهداف الاستراتيجية: ٩

رابعا: أبرز التحديات التى ظهرت خلال تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية: ١٨

خامسا: الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ بعض الإجراءات التنفيذية لأهداف استراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨ وسبل التغلب عليها ١٩

منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٩-٢٠٢٢) ٢٢

أسلوب بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: ٢٢

أسس بناء الاستراتيجية: ٢٢

آليات بناء الاستراتيجية: ٢٢

الإطار العام للاستراتيجية ٢٤

المبادئ التي استندت إليها الاستراتيجية: ٢٤

مدة الاستراتيجية: ٢٤

الجهات المشاركة فى التنفيذ: ٢٤

المســـار الاستراتيجى ٢٧

الرؤيـــة ٢٧

الرسالـــة ٢٧

الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٧

منظومة الاستراتيجية ٢٨

الخطة التنفيذية للاستراتيجية ٣٠

الخاتمة ٤٨



تقديم

أربع سنوات مضت منذ أطلقت مصر فى اليوم العالمى لمكافحة الفساد استراتيجيتها الوطنية الأولى وفى سبيل تطبيق أهدافها العشر لم تدخر أى جهد، ولقد تآزرت جهود كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة مع جهات إنفاذ القانون[1] من أجل تفعيل الإجراءات التنفيذية لتلك الاستراتيجية. تولت اللجنة الوطنية/ الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته مهمة متابعة تنفيذ الاستراتيجية كما تولت أمانتها الفنية مهمة رصد ومتابعة أفضل الممارسات الناجحة وكذلك الوقوف على التحديات التى واجهت تنفيذ الاستراتيجية فى نسختها الأولى.

رسخت الاستراتيجية مبادئ المحاسبية والمسائلة دون أى مجاملة أو تمييز وعبرت فى أهدافها وإجراءاتها التنفيذية عن رسالة قوية مفادها أن محاربة الفساد والوقاية منه مسئولية مشتركة لكافة سلطات الدولة والمجتمع وأعلنت حق المواطن فى التعرف على النتائج والجهود المبذولة فى تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها. وقد أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصرى المبذول فى هذا الشأن حيث أدرجت الاستراتيجية الوطنية كأحد أهم الممارسات الناجحة لمصر فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

على الرغم من النجاح الذى تحقق من جراء تطبيق الاستراتيجية الأولى إلا أن مصر ليست بعد بمنأى عن الفساد فالتأثير الضار للفساد لا يمكن أن يتوقف بين عشية وضحاها، فحتى أكثر الدول تقدمًا لم تتمكن من التخلص بشكل تام من هذه الآفة ولذلك نحن ملتزمون بمواصلة الجهود من أجل الوصول إلى درجات أفضل فى مجال الوقاية من الفساد ومستويات أعلى من النزاهة والشفافية.

أسفر التنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية/ الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، والاستعانة بخبراء فى مجال العلوم الاجتماعية وعلم الإدارة عن وضع المقومات الأساسية للنسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهى الخطة الاستراتيجية العامة للدولة المصرية فى هذا المجال للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢، حيث تم إعدادها عقب دراسة التحديات التى أظهرتها استراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨ لتلافيها وبعد دراسة العديد من التجارب الدولية فى سبل مكافحة الفساد وتحديد أنسب الطرق للتطبيق على الحالة المصرية.

نأمل من الله العلى القدير دوام التوفيق والنجاح واستمرار العمل التوافقى لمؤسسات الدولة المصرية ومتابعة أهداف المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢.

والله الموفق والمستعان،

الأمانة الفنية للجنة الوطنية / الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته

١ يقصد بها الجهات والوحدات والأجهزة والهيئات الرقابية والأمنية والقضائية

نتائج متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨)

أولاً: أبرز الإجراءات التى تم اتخاذها لإصدار وتنفيذ الاستراتيجية:

١- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩ تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تحت رعاية السيد/ رئيس الجمهورية وتم إرسالها إلى كافة الجهات المشاركة بالتنفيذ ومنها وحدات الجهاز الإدارى للدولة (وزارات / محافظات / جامعات) بواقع عدد ٨٤ جهة، وتعيين منسقين بتلك الجهات وتكليفهم بتشكيل مجموعات عمل لوضع خطة فرعية تتفق مع الأهداف الرئيسية للاستراتيجية والمدى الزمنى المحدد بها والمتابعة مع اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد و مكا فحته.

٢- تم عقد العديد من الاجتماعات وورش العمل مع منسقى الجهات لمناقشة آليات التنفيذ للانتقال من المرحلة النظرية إلى مرحلة التنفيذ العملى من خلال الخطط المعدة بمعرفة الجهات وتم حصر الملاحظات على تلك الخطط وتوجيه المنسقين بتعديلها وصولاً إلى خطة شاملة قابلة للتنفيذ.

٣- بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١ أصدر السيد/ رئيس مجلس الوزراء قرارات بإنشاء عدد (٤) مجموعات عمل برئاسة وزارات (العدل / التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى / الثقافة / التضامن الإجتماعى) لتفعيل مهام وواجبات كل وزارة وتنفيذ أهداف وسياسات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعة المسئول عن التنفيذ.

٤- تم إجراء عدة متابعات للنتائج المحققة من تنفيذ الاستراتيجية بكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة والتى أسفرت عن رصد العديد من الممارسات الناجحة، كذا بعض التحديات التى تم التعامل مع بعضها بحلول فورية والبعض الأخر تم مراعاته فى إعداد إستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢.

ثانيا: أهم الممارسات الإيجابية العامة الناتجة عن إصدار وتنفيذ الاستراتيجية:

١- إطلاق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأولى لجمهورية مصر العربية ٢٠١٤/٢٠١٨ والتى تم إرفاقها بتقرير قائمة التقييم الذاتى المرجعية الخاصة باستعراض جهود مصر فى تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بإدراجها كأحد الممارسات الناجحة لجمهورية مصر العربية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

٢- تآزر جهود كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة: لم تعد مكافحة الفساد والوقاية منه شأناً قاصراً على جهات إنفاذ القانون حيث اهتمت الاستراتيجية بدور وحدات الجهاز الإدارى للدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص فترتب على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤/٢٠١٨ تفعيل منظومة عمل تنسيقية بين الأمانة الفنية للجنة الوطنية / الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته وعدد(٨٤) منسق بوحدات الجهاز الإدارى للدولة (وزارات / محافظات / جامعات) ليحقق العمل الجماعى لأطراف تلك المنظومة تنفيذ الأهداف الرئيسية والأنشطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤/٢٠١٨.

٣- التزام كافة جهات إنفاذ القانون بتفعيل التنسيق فيما بينها وفقاً لما تضمنه دستور جمهورية مصر العربية: نفاذاً للمادة (٢١٨) من دستور جمهورية مصر العربية فقد التزمت جهات

إنفاذ القانون بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كذا تكاملت جهود تلك الجهات فى مجال الوفاء بالتزامات مصر الدولية فتم إنشاء هيئة الخبراء الوطنيين والتى تضم فى عضويتها كافة جهات إنفاذ القانون والتنسيق والتوافق فيما بينها لإعداد وإصدار صياغة موحدة ورؤية توافقية بكافة التقارير التى تصدر باسم جمهورية مصر العربية لكافة المحافل الدولية والإقليمية.

ثالثاً: أبرز الممارسات الناجحة التى تمت تنفيذاً لأهداف الاستراتيجية:

الهدف الأول - الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومى وتحسين الخدمات الجماهيرية:

١- الانتهاء من ميكنة ٢٣٩ وحدة نيابة مرور وإطلاقها - Online - لخدمات الاستعلام عن المخالفات والتظلم منها وسدادها على مستوى الجمهورية وكذا توصيل شهادة براءة الذمة إلى منزل طالب الخدمة أو الوحدة التابع لها ابتداءً بالقاهرة والجيزة وجارى تعميمها على مستوى باقى المحافظات، كما أنه تم ميكنة منظومة العمل بعدد ١٧١ وحدة مرور لتقديم خدمات تراخيص (القيادة، التسيير).

٢- توقيع وتفعيل مناقصة الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية بشرم الشيخ على مستوى كافة المستشفيات الحكومية بالتعاون بين مسئولى وزارة الصحة وشركة الجمهورية والمختصين بالقوات المسلحة، كذا تم التعاون مع المجلس الأعلى للجامعات لدمج المستشفيات الجامعية وعددها (١٠٩) مستشفى بمنظومة الشراء الموحد ترشيداً للإنفاق العام.

٣- إعداد منظومة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية دعماً لتوجه الدولة نحو منظومة التحول الرقمى بالتعاون بين وزارة الاتصالات / وزارة الإنتاج الحربى / الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء / هيئة الرقابة الإدارية / وخبراء متخصصين من القطاع الخاص.

٤- توقيع بروتوكول تعاون بين مصلحة الضرائب العامة وصندوق التأمين الإجتماعى لتبادل المعلومات والبيانات للحد من ظاهرة التهرب الضريبى والتأمينى.

٥- تطبيق سياسة التدوير الوظيفى للوظائف الأكثر عرضه للفساد ببعض وحدات الجهاز الإدارى للدولة وإنشاء منافذ للشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الصناعية لتقليل زمن تأدية الخدمة وفصل مقدم الخدمة عن متلقيها وزيادة جذب الاستثمارات المباشرة، فضلاً عن إنشاء مراكز تكنولوجية بالعديد من المحافظات.

٦- تطبيق نظام مركزى لميكنة (وثائق الزواج والطلاق / شهادات الميلاد / نيابات الأسرة) وذلك بالتعاون بين وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ووزارتى الداخلية والاتصالات والنيابة العامة حيث تم ميكنة ٧٧ مقر نيابة يخدم ١٥٠ نيابة أسرة جزئية على مستوى الجمهورية.

٧- بناء منظومة متكاملة لتبادل البيانات والمعلومات بين وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من خلال برامج تطبيقات الحاسب الآلى.

٨- وضع ضوابط فعالة لنهو قوائم انتظار العمليات الجراحية للحالات الحرجة على مستوى الجمهورية مع وضع ضوابط حاكمة لمضاعفة موارد الدولة من الأنشطة والخدمات بالموانئ المصرية والمنافذ الجمركية.

٩- تم إنشاء اللجنة الفنية الوطنية لنظم إدارة

مكافحة الرشوة من خبراء متخصصين من القطاع الخاص والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وممثلى العديد من وحدات الجهاز الإدارى للدولة واللجنة الوطنية/ الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته لإبداء الرأى فى المواصفة القياسية الدولية لنظم إدارة مكافحة الرشوة ٣٧٠٠١ ووضع المواصفة القياسية المصرية لنظم إدارة مكافحة الرشوة وبما يتفق مع القوانين والتشريعات المصرية تمهيداً لإطلاقها وحث المنظمات الحكومية والقطاع الخاص على تطبيقها والالتزام بها.

١٠- تشكيل مجموعة عمل من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وهيئة الرقابة الإدارية وخبراء متخصصين من القطاع الخاص لوضع خطة بناء خريطة متكاملة لمتابعة المؤشرات الدولية والإقليمية بهدف دعم متخذ القرار وتحديد أوجه التميز والقصور وسبل معالجتها بالتعاون مع كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة.

الهدف الثانى -إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة فى كافة عناصر المنظومة الإدارية:

١- تفعيل مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وتطويرها وقيام وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بطباعة وتوزيع نسخ وملصقات من المدونة على جميع الوزارات والمحافظات وإتاحتها على الموقع الإلكترونى الخاص بها وتدريب العديد من العاملين عليها.

٢- عقد العديد من الدورات التدريبية للعاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة (وزارات / محافظات / جامعات) وإعداد مدربين منهم بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بواقع عدد (١٢٥) دورة تدريبية استفاد منها عدد (٤٢١٤) متدرب، لنشر قيم الشفافية والنزاهة والتوعية بمخاطر الفساد والتعريف بدور الأجهزة الرقابية واختصاصاتها، كما تم استقدام خبراء من الخارج لعرض أفضل الممارسات الدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد.

٣- إنشاء بوابات إلكترونية ببعض الوزارات / المحافظات / الجامعات وإتاحة الخدمات عليها ومن أمثلتها وزارة المالية ومحافظات القليوبية والجيزة وجامعات بنها والمنصورة.

٤- إعداد مدونات سلوك وظيفى للدبلوماسيين والمبعوثين بوزارة الخارجية / والعاملين بالبنك المركزى / دليل إرشادى لتطبيق ميثاق النزاهة بالقطاع الخاص/ ميثاق أخلاقى للطالب الجامعى وتم إطلاقه وتفعيله خلال شهر فبراير ٢٠١٨ من خلال مسابقات طلابية وأنشطة يقوم بها الطلاب وقامت هيئة الرقابة الإدارية بتنفيذها بجامعات أسيوط، الإسكندرية ومنح جوائز للطلاب ومتابعة التنفيذ بباقى الجامعات.

٥- قيام وزارة المالية بتفعيل استخدام بوابة المشتريات الحكومية على موقع الوزارة وإعداد حملة إعلامية للترويج لها، وتوفير خدمات تقديم الإقرارات الضريبية لضريبة المبيعات عبر الإنترنت وسدادها من خلال فروع البنوك المصرية، وإتاحة كافة المعلومات عن الجهات التابعة لها ويتضمن الموقع موازنة المواطن والبيان التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة وأهم البرامج الاجتماعية والإصلاحية.

٦- بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٢ صدر قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم/ ٣١٤ بإنشاء منظومة شكاوى موحدة على مستوى الجمهورية، وبتاريخ ٢٠١٧/٧/١٧ صدر قرار/ رئيس مجلس الوزراء رقم/ ١٨٥٥ تضمن تشكيل اللجنة التنسيقية لمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وعضوية هيئة الرقابة الإدارية وبالمتابعة تبين ربط عدد (١٨٤٤) وزارة / محافظة / هيئة / جهاز والجهات التابعة لهم بالمنظومة وذلك عن طريق بوابة المنظومة، تطبيق - إيجابى - للتليفون المحمول، الرقم المختصر ٦٥٢٨، شكوى ورقية.

٧- بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٣ أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارًا بقانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات الذى يختص بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفى وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي.

الهدف الثالث - سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد:

١- إصدار وإجراء تعديلات بعدة تشريعات للتوافق مع المواثيق الدولية ومنها دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، قانون حظر تعارض مصالح المسئولين فى الدولة رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣، قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ وذلك للحد من الأموال المستخدمة فى هذا المجال ومصدرها جرائم فساد، قانون إنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات فى الخارج رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٥، قانون مكافحة الإرهاب رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٥ وذلك للحد من الأموال المستخدمة فى هذا المجال ومصدرها جرائم فساد، قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧، قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧، قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ لتبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية من خلال النافذة الموحدة للمستثمرين، وإجراء تعديلات ببعض التشريعات منها قانون العقوبات المصرى تضمنت تجريم رشوة الموظف العام الأجنبى أو موظف مؤسسة دولية عمومية، قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٤ تضمن التوسع فى جريمة المصدر (أى جناية أو جنحة) وزيادة الجهات الملزمة بالإخطار بشبهة جريمة غسل أموال، قانون الكسب غير المشروع بإضافة مواد التصالح مع المتهم وإدارة الأموال المتحفظ عليها والمنع من السفر، قانون الإجراءات الجنائية بإضافة مواد التصالح مع المتهم فى جرائم العدوان على المال العام وتعديل مدة انقضاء الدعوى الجنائية بحيث تبدأ بعد ترك الموظف العام للخدمة وكذا تمكين دفاع المتهم من الطعن على الأحكام الغيابية والحضور نيابة عنه، صدور قانون التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ليتوافق القانون مع المعايير الدولية فى ذلك المجال وإزالة الغموض فى الطرق الاستثنائية فى الممارسات والمناقصات بكافة حالاتها.

٢- إصدار قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ والذى إحتوى مواد تؤصل للنزاهة والعدالة والجدارة والشفافية ومكافحة الفساد وتؤكد على تطبيق مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

٣- قيام وزارة العدل بإعداد مشروعات بقوانين منها قانون حماية الشهود والمبلغين، قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات.

٤- بتاريخ ٢٠١٧/٥/٣ صدر قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم/ ٢٠٩ بإعادة تنظيم وتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعى لتختص برسم السياسات التشريعية للحكومة وإعداد الخطة التشريعية بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

٥- قيام وزارة المالية بعقد عدة اجتماعات لإعداد قانون موحد بشأن تقنيين أوضاع الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص.

الهدف الرابع - تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة:

١- قيام وزارة العدل بزيادة عدد المحاكم

الابتدائية على مستوى الجمهورية.

٢- قيام بعض الجهات القضائية وجهات إنفاذ القانون بإعداد قاعدة بيانات بكافة القضايا والمستندات الخاصة بها وأرشفتها إلكترونياً بهدف تيسير العمل وسهولة الوصول للمستندات والمعلومات دون التعرض لحقوق المواطنين.

٣- إعداد مدونات سلوك وظيفى لأعضاء النيابة العامة / أعضاء النيابة الإدارية.

٤- إنشاء مواقع إلكترونية بمعظم الجهات والهيئات القضائية يشمل كافة المعلومات والخدمات التى يحتاجها المواطنون.

الهدف الخامس - دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد:

١- صدر دستور جمهورية مصر العربية يتضمن فرعاً كاملاً للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من المواد ٢١٥ حتى ٢٢١ وتضمنت تمتع تلك الجهات بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها والحماية اللازمة لأعضائها مما يكفل لهم الحياد والاستقلال وكذا نص الدستور على استقلال الجهات والهيئات القضائية واعتبار النيابة العامة شعبة من شعب القضاء.

٢- تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية ومنحها الاستقلال الفنى والمالى والإدارى والشخصية الاعتبارية بهدف منع الفساد ومكافحته واتخاذ إجراءات للوقاية منه ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة وحفاظاً على المال العام وغيره من الأموال المملوكة للدولة ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وإنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لعقد الدورات التدريبية والندوات وإيفاد البعثات الدراسية والتدريبية.

الهدف السادس - الارتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية:

١- أصدرت الحكومة تنفيذاً لتوجيهات السيد/ رئيس الجمهورية العديد من القرارات الإصلاحية والتى تراعى محدودى الدخل دعماً لمنظومة العدالة الاجتماعية ومنها مضاعفة نصيب الفرد من المقررات التموينية، زيادة المعاش المقدم من برنامج تكافل وكرامة، منح علاوات استثنائية للمخاطبين وغير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية.

٢- قيام وزارة التضامن الاجتماعى بالتنسيق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى لاستخدام خرائط الفقر لدعم الأماكن الأكثر فقراً.

٣- إنشاء قاعدة بيانات للمستفيدين من الدعم بمشاركة وزارات الصحة والتموين والتضامن الاجتماعى للاستفادة من برامج الرعاية الصحية لغير القادرين وحصولهم على بطاقات السلع المدعومة.

٤- فتح أسواق جديدة للسلع بالتنسيق بين وزارتى الدفاع والداخلية ووزارة التموين والقطاع الخاص وإتاحتها للمواطنين بأسعار مخفضة وكذا إصدار البورصة السلعية لتحديد أسعار السلع المختلفة.

٥- قيام وزارة المالية بإعداد حزمة من التعديلات التشريعية على قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، كذا عقد العديد من الاجتماعات مع ممثلى الغرف التجارية والصناعية وكبرى الشركات المستوردة والمصدرة للحد من التلاعب فى الفواتير المقدمة منهم.

الهدف السابع - رفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة:

١- إعداد حملات إعلامية للتوعية بمخاطر الفساد خلال عام ٢٠١٦ تحت شعار «مصر أقوى من الفساد»، وخلال عام ٢٠١٧ تم إطلاق الحملة الإعلامية الثانية وبثها بكافة القنوات الفضائية والأرضية ومحطات الإذاعة ومواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعى وتم إعدادها بناءً على دراسة مسحية أظهرت أن الوعظ المباشر لا يحرك أو يؤثر فى اتجاهات وسلوك المواطن ومن هنا جاءت الفكرة المحورية وهى «المرايا» «لو بصينا فى المرايا هى دى البداية» «أنت مراية نفسك» لتحريك ضمير المجتمع وخلق المسئولية المشتركة وتشجيع المواطن على كشف الفساد بإدراج أرقام الخط الساخن للأجهزة الرقابية، كذا تم تطوير حملة «المرايا» وبثها خلال عام ٢٠١٨.

٢- تمثلت الممارسات الناجحة فى مجال التعليم فى الآتى:

أ) تضمين مفاهيم ذات صلة بالشفافية والنزاهة ورفض الفساد بالمناهج الدراسية بصورة غير مباشرة لمختلف المراحل التعليمية (رياض الأطفال / إبتدائى / إعدادى / ثانوى) مثل التربية الدينية / المواد الفلسفية / التربية الوطنية / علم النفس والتربية النفسية / اللغة العربية.

ب) عقد ورش عمل للمسئولين عن تطوير المناهج ومنسق لجنة مكافحة الفساد لشرح أهمية توعية الطلاب بخطورة الفساد والمردود الإيجابى من تضمين مفاهيم ذات صلة بقيم النزاهة والشفافية ضمن المناهج الدراسية للطلاب وتوعية العاملين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والمجتمع.

ج) إعداد وثيقة المعايير القومية لرياض الأطفال والتى بنى على أساسها منهج رياض الأطفال وفقاً للعديد من المعايير والمؤشرات لدعم قيم المواطنة ومن أبرزها إكساب الطفل مبادئ الديمقراطية / آداب السلوك القويم مثل (الصدق/الأمانة/الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة) وإعداد النشرات والمسابقات للطلاب والمعلمين لرفع الوعى والقيم لديهم.

د) تضمين بعض الشعارات على الوجه الخلفى للكتب الدراسية حيث تم عقد العديد من ورش العمل ووضع مجموعة من الشعارات على أغلفة الكتب الدراسية لتعميق الشعور بالمواطنة والانتماء بالاستعانة بتجارب الدول المختلفة وبما يتناسب مع محتوى المادة وعمر الطلاب.

ه) إعداد برامج تدريبية للمعلمين والإداريين والقيادات بوزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية فى مجالات نشر قيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل منعه والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

و) إنشاء لجان لإعلاء القيم حيث قامت مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة بتشكيل لجنة تحت مسمى «اللجنة العليا لإعلاء وترسيخ القيم» وتختص بنشر مدونة السلوك الوظيفى / تفعيل لائحة الانضباط بالمدارس / التوعية لرفض الفساد.

ز) تشكيل لجان لدراسة بعض القضايا الهامة ومنها لجنة ترشيد الإنفاق والحد من إهدار المال العام والارتقاء بجودة الكتاب المدرسى والاستفادة من المطابع.

ح) توحيد سياسات العمل مع اللجان الفرعية بالمديريات التعليمية بمختلف المحافظات لتقوم اللجنة العليا لمكافحة الفساد بالوزارة بمخاطبة اللجان الفرعية بالمحافظات لتفعيل السياسات والتوجهات وأولويات الاستراتيجية

الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٨-٢٠١٤.

ط) وضع ضوابط لأعمال الامتحانات وتطوير ضوابط وقواعد تشكيل اللجان المشاركة فى امتحانات الثانوية العامة والدبلومات الفنية لضمان الشفافية وتطبيق التدوير الوظيفى للعاملين بها.

٣- تمثلت الممارسات الناجحة بوزارة التعليم العالى فى الآتى:

أ) أصدر المجلس الأعلى للجامعات قرارًا بتدريس منهج « حقوق الإنسان ومكافحة الفساد « اعتباراً من النصف الثانى من العام الدراسى ٢٠١٧-٢٠١٨ بجميع الكليات والجامعات الحكومية ضمن المقررات التى يجب اجتيازها بنجاح قبل الحصول على الشهادة الجامعية لتعريف الطالب مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد كذا تم نشره بنظام التعلم الإلكترونى.

ب) تخصيص محاضرات بكافة الجامعات لتوعية الطلاب بمخاطر الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتعريف بالأجهزة الرقابية واختصاصها بمشاركة المسئولين عن مكافحة الفساد بالأجهزة الرقابية لنشر قيم النزاهة والشفافية والوعى بين طلاب الجامعات للحد من ظاهرة الفساد.

ج) قيام الجامعات بعقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل بمشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والجهات الرقابية ووضع شعارات لها للحد من ظاهرة الفساد ومنها (معاً ضد الفساد / معاً نستطيع)، كذا تنظيم المسابقات الثقافية والرياضية وإنتاج الأفلام القصيرة عن مظاهر الفساد لتوعية الطلاب ومنح جوائز للمتميزين منهم وكأس لأفضل كلية فى مكافحة الفساد.

د) إدراج مبادئ الشفافية والنزاهة ضمن المنهج التعليمى والتدريبى بأكاديمية الشرطة لتعزيز قدرات السادة الضباط وطلبة الكلية فى مجال مكافحة الفساد ارتكازاً على محورين هما:

محور تعليمى: يتضمن تدريس مادة القيادة الأمنية لطلبة السنة الثالثة بكلية الشرطة وتتضمن القيم الأخلاقية والصفات المهنية لرجل الشرطة من بينها مكافحة الفساد وتدريس العديد من المواد المتصلة بمكافحة الفساد بالدبلومات التى تمنحها كلية الدراسات العليا (الماجستير/الدكتوراه).

محور تدريبى: تنفيذ برامج تدريبية (عامة - تخصصية) لضباط الشرطة فى المجالات المتصلة بمكافحة الفساد وأبرزها مكافحة جرائم الرشوة / الاختلاس / التربح / الاستيلاء / غسل الأموال.

٤- قيام الأزهر الشريف ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف والكنيسة المصرية بنشر الوعى الدينى بين مرتادى دور العبادة من خلال الخطب والقوافل الدعوية والدروس لرفع الوعى بخطورة الفساد والتركيز على الوازع الدينى.

الهدف الثامن - فى مجال تعزيز التعاون المحلى فى مكافحة الفساد:

١- تم عقد عدد (١٣) دورة تدريبية بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لأعضاء جهات إنفاذ القانون بواقع عدد (٢٥٠) متدرب لتفعيل التنسيق وتبادل المعلومات فى مجالات مكافحة جرائم العدوان على المال العام والإتجار بالوظيفة العامة / مكافحة جرائم الكسب غير المشروع وتعارض المصالح / مكافحة الجرائم الاقتصادية والمعلوماتية / غسل الأموال وتعقب الأصول.

٢- قيام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية بإعداد مؤشر إدراك الفساد المحلى وانتهى إلى توصيات تم إرسالها للمسئولين لتنفيذها وتم إجراء متابعة وتقييم للجهات بما تم تنفيذه وجارى إعداد مؤشر جديد لعام ٢٠١٨، وكذا متابعة المؤشرات الدولية واقتراح التوصيات بشأنها لتحسين تصنيف مصر بتلك المؤشرات.

٣- إعداد دراسة عن التعديات على الأراضى أملاك الدولة على مستوى الجمهورية وتم التنسيق مع العديد من المسئولين بالوزارات المتعدى على أراضيها ووزارتى الدفاع والداخلية لوضع آلية لإزالة التعدى وتم تنفيذ عدة إجراءات بمعرفة لجنة استرداد أراضى الدولة.

٤- قيام جهات إنفاذ القانون بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة الوطنية الدائمة المعنية بآلية المراجعة الدورية أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة فى إعداد تقرير نصف المدة الطوعى الصادر عن تلك اللجنة خاصة القسم الخاص بجهود مصر فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

٥- قيام وزارة التضامن الاجتماعى بتوقيع عدة بروتوكولات مع وزارة التخطيط / الداخلية / مصلحة الضرائب / التموين لتبادل المعلومات بالمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة والخاص بالدعم النقدى المشروط للفئات الأكثر فقرًا.

٦- مشاركة جهات إنفاذ القانون فى العديد من الدورات التدريبية المنفذة بوحدات الجهاز الإدارى للدولة للتدريب على النظم المعمول بها فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه ومن أبرزها وزارات الشباب والرياضة / الخارجية / التنمية المحلية.

الهدف التاسع - تعزيز التعاون الإقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد:

١- بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٥ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على أن تكون هيئة الرقابة الإدارية هى الهيئة الرسمية الممثلة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة فى تطبيق المادة (٦)، (٣٦) من الاتفاقية الأممية وقام السيد/ رئيس الهيئة بتشكيل لجنة الخبراء الوطنيين المنبثقة عن اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته للقيام بتنفيذ عملية الاستعراض وفقاً لآلية عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢- قيام مصر بتنفيذ آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقد تمثلت أبرز الممارسات للوفاء بالتزامات مصر الدولية فى الآتى:

أ) قامت مصر باستعراض ثلاث دول خلال دورة الاستعراض الأولى للأمم المتحدة حيث تم استعراض بوروندى بمشاركة فنزويلا واستعراض ليتوانيا بمشاركة روسيا واستعراض الفلبين بمشاركة بنجلاديش وشاركت جهات إنفاذ القانون فى عمليات الاستعراض.

ب) خلال عام ٢٠١٥ تم إجراء عملية الاستعراض الأولى لمصر للفصلين الثالث - التجريم وإنفاذ القانون - والرابع - التعاون الدولى - بنجاح من قبل الدولتين المستعرضتين الجزائر وبوركينا فاسو وتم التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لنهو كافة الأعمال المكتبية والزيارة القُطرية لمصر وقامت الأمم المتحدة بنشر الخلاصة الوافية بنتيجة الاستعراض بموقعها الإلكترونى.

ج) بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٦ أسفرت نتيجة القرعة لدورة الاستعراض الثانية للفصلين الثانى - التدابير الوقائية - والخامس - استرداد الموجودات - بأنه سيتم استعراض مصر من دولتى ليسوتو وصربيا كما قامت مصر باستعراض مملكة إى سواتينى (سوازيلاند سابقًا) بالمشاركة مع دولة بابوا غينيا

الجديدة وقد تم التنسيق مع الأمانة الفنية للأمم المتحدة على كافة الترتيبات اللوجستية المتعلقة بالاستعراض لإبراز جهود مصر فى تفعيل تنفيذ الاتفاقية.

د) عقد العديد من الاجتماعات للجنة الخبراء الوطنيين للإجابة على قائمة التقييم الذاتى المرجعية لدورة الاستعراض الثانية وخلال شهر أغسطس ٢٠١٧ تم إرسالها إلى الأمانة الفنية للأمم المتحدة للوفاء بالتزامات مصر الدولية حيال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للتعريف بجهود مصر فى مجال منع ومكافحة الفساد ووجود إرادة سياسية داعمة لجهات إنفاذ القانون فى تطبيق سياسات مكافحة الفساد لتكون مصر الدولة الأولى عربياً وإفريقياً تسلم قائمة استعراضها، كما تم التصويت على أن تقوم مصر بتنظيم مؤتمر الدول الأطراف التاسع عشر عام ٢٠٢١.

٣- قامت جهات إنفاذ القانون بالمشاركة فى مؤتمرات الدول الأطراف والفرق الحكومية مفتوحة العضوية المنبثقة عنه للوفاء بالتزامات مصر الإقليمية حيال الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والمشاركة فى كافة فعاليات جامعة الدول العربية، وخلال مؤتمر الدول الأطراف الثانى الذى عقد خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧ توافقت كافة الدول العربية مع رأى مصر بالاكتفاء باستعراض الاتفاقية الأممية ترشيداً للنفقات والجهد وأن يتم تبادل أفضل الممارسات الناجحة فى مجال منع ومكافحة الفساد من خلال عقد الاجتماعات بجامعة الدول العربية بين جهات مكافحة الفساد.

٤- قيام جهات إنفاذ القانون بتبادل الخبرات والزيارات مع أجهزة مكافحة الفساد المناظرة وتعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة UNODC ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD.

٥- عقد العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع الجهات الدولية المعنية للاستفادة من أبرز الممارسات الدولية فى مجالى منع ومكافحة الفساد وتنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد.

٦- تدريب كوادر أجهزة الوقاية ومكافحة الفساد بعدد (٢٥) دولة أفريقية لعدد (٢٦٥) متدرب بالتنسيق مع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بوزارة الخارجية.

٧- تمثيل مصر فى الاجتماعات الدولية (الأمم المتحدة / الشراكة الأوروبية / الآلية الأفريقية / جامعة الدول العربية) وتجدر الإشارة بأن سكرتارية الأمانة الفنية للأمم المتحدة أدرجت فى إحدى أجنداتها الدولية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمصر من الممارسات الناجحة، كما قامت الحكومة المصرية بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة بأن هيئة الرقابة الإدارية هى السلطة المختصة التى يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى فى وضع وتنفيذ تدابير منع الفساد.

٨- استضافة مؤتمر الدول الأطراف للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا الدورة السادسة بمدينة شرم الشيخ الفترة من ٢-٤ أكتوبر ٢٠١٧ وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا ومذكرة تفاهم أخرى مع منظمة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون والدخول فى مشروعات مشتركة بغرض منع ومكافحة الفساد وتوفير التدريب اللازم للكوادر البشرية وتشجيع إعداد البحوث المختلفة بما يوفر حلولاً جدية ومبتكرة لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة.

٩- المشاركة فى الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف بفيينا خلال الفترة من ٦-١٠ نوفمبر ٢٠١٧ وإلقاء بيان مصر تعزيزاً لمشاركة مصر الدولية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

١٠- المشاركة فى اجتماعات اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين فى جامعة الدول العربية والمنبثقة عن مؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لمناقشة وإقرار مشروع دليل استرشادى عربى لاسترداد الممتلكات والتصرف فيها، ومشاركة الوفد المصرى باجتماع الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية بالقاهرة الفترة من ٥-٦ ديسمبر ٢٠١٧.

١١- قيام جهات إنفاذ القانون بإبرام مذكرات تفاهم مع أقرانها بالعديد من الدول فى مجال مكافحة جرائم الفساد وغسل الأموال.

١٢- استضافة المجلس التنفيذى لهيئات مكافحة الفساد الأفريقية AAACA لإجراء الأعمال التحضيرية للجمعية العمومية لهم والتى تم عقدها خلال شهر أبريل ٢٠١٨ بداكار بالسنغال وتشغل هيئة الرقابة الإدارية عضو ممثل عن مصر ومنطقة شمال أفريقيا بالمجلس.

١٣- المشاركة فى فعاليات المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية واستعراض جهود مصر فى مجال منع ومكافحة الفساد وأخرها خلال شهر فبراير ٢٠١٨ حضور الملتقى العربى لإدماج أسس مكافحة الفساد بأعمال الإدارة واستعراض تجربة مصر فى هذا الشأن.

١٤- قيام جهات إنفاذ القانون بمتابعة أعمال إعداد تقرير الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى ضوء الخضوع الطوعى لمصر للاستعراض الذى يتم بمعرفة لجنة الشخصيات البارزة للآلية.

١٥- قيام هيئة الرقابة الإدارية، النيابة العامة، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتوقيع مذكرات تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة للوقوف على أفضل الممارسات الناجحة فى مجال منع ومكافحة الفساد وتبادل الخبرات وعقد الدورات التدريبية.

١٦- قيام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتقديم المساعدة الفنية لعدة دول عربية وافريقية لتمكينهم من الانضمام إلى مجموعة (إجمنت).

١٧- قيام النيابة العامة بعقد العديد من الاتفاقات مع نظرائها بالدول المختلفة لتذليل العقبات الخاصة باسترداد الموجودات بقضايا الفساد.

١٨- قيام اللجنة القومية للأصول والموجودات والأموال بالخارج من استرداد مبلغ فى حدود ٨ مليار جنيه مصرى من عوائد جرائم الفساد.

الهدف العاشر - مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد:

١- صدور قانون تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى يلزمهم بنشر ميزانياتهم على مواقعها الإلكترونية تحقيقًا للشفافية والنزاهة.

٢- تم تشكيل لجنة عليا لمنظمات العمل الأهلى واختيار عدد (٤٣٦) رائدة ريفية على مستوى الجمهورية لتفعيل دورهم وتم عقد ورش عمل لبعض منظمات المجتمع المدنى بهدف نشر الوعى بمخاطر الفساد على مستوى محافظات الجمهورية وإيجاد دور إيجابى للمواطن للحد من الظاهرة.

٣- اعتماد مدونة سلوك وظيفى للعاملين بالجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعميمها على مستوى الجمهورية.

٤- قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى بعقد دورات تدريبية لبعض منظمات المجتمع المدنى.

٥- التنسيق مع الجمعية المصرية لشباب الأعمال إحدى منظمات المجتمع المدنى وبعض الشركات العالمية وعقد ورش عمل والانتهاء من إعداد الدليل الإرشادى لمدونة الأخلاق والسلوك المهنى للعاملين بشركات القطاع الخاص وجارى اتخاذ إجراءات الإصدار.

رابعا: أهم التحديات التى ظهرت خلال تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية:

الهدف الأول - الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومى وتحسين الخدمات الجماهيرية:

١- على الرغم من صدور قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية إلا انه لم يتم تفعيل جداول الوظائف المختلفة الواردة بنهاية القانون.

٢- تواضع عدد الخدمات الجماهيرية التى تم ميكنتها مقارنه بجملة الخدمات المقدمة للمواطنين.

٣- عدم اعتماد منظومة متكاملة لتبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية إلكترونية والاكتفاء ببروتوكولات التعاون الثنائية.

الهدف الثانى -إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة فى كافة عناصر المنظومة الإدارية:

١- رغم صدور القانون (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ بشأن حظر تعارض مصالح المسئولين بالدولة إلا أنه لم يتم إصدار الائحة التنفيذية الخاصة به.

٢- عدم اكتمال إنشاء مواقع إلكترونية لكافة الجهات الحكومية وربطها وإضافة الخدمات التى تقدمها للمواطنين عليها وكيفية حصول المواطنين على الخدمة ومدتها والمقابل المقرر لتلك الخدمة.

٣- عدم إتاحة الجهات الرقابية نشر تقارير عن نتائج أعمالها.

الهدف الثالث - سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد:

١- على الرغم من اصدار العديد من التشريعات وإدخال تعديلات ببعض التشريعات الأخرى إلا أنه لم يصدر قانون حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء , أتاحه حرية تداول المعلومات، تشريع ينظم الصناديق والحسابات الخاصة، قانون التعاون القضائى الدولى فى المسائل الجنائية.

٢- مراجعة وتنقية القرارات الوزارية واللوائح المنظمة لعمل كل وزارة .

الهدف الرابع - تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة:

تواضع البنية التكنولوجية لمنظومة الإجراءات القضائية نظرًا لقلة الموارد المالية المخصصة لذلك.

الهدف الخامس - دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد:

عدم اكتمال تعديل قوانين الأجهزة الرقابية واللوائح المنظمة لعملها وتحديث هياكلها التنظيمية.

الهدف السادس - الارتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية:

أسفرت متابعة تنفيذ أهداف وسياسات الخطة أن هدف الارتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية هو هدف يختص بتنفيذه الوحدات الخدمية بالحكومة ومدرج ضمن أولويات الدولة وقد أفاد علماء الاجتماع والإدارة أنه يصعب إدراجه كهدف ضمن منهجه خطة استراتيجية معنية بمكافحة الفساد لذا تم حذفه من أهداف إستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢.

الهدف السابع - رفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة:

١- على الرغم من الجهود المبذولة فى مجال التوعية إلا إنها تحتاج المزيد من الجهد لتصبح

ثقافه مجتمعية لرفض الفساد.

٢- عدم التواصل مع الإعلاميين والصحفيين لتعريفهم بالجهود المبذولة فى مجال الوقاية من الفساد والاكتفاء بنشر جهود مكافحة الفساد فقط.

٣- تواضع التمويل اللازم لإعداد حملات إعلامية توعوية بمخاطر الفساد.

الهدف الثامن - فى مجال تعزيز التعاون المحلى فى مكافحة الفساد:

لم يتم وضع آليات حديثة للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد.

الهدف التاسع - تعزيز التعاون الإقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد:

لا توجد تحديات وتم تنفيذ كافة سياسات الهدف بصورة جيدة.

الهدف العاشر - مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد:

١- تواضع أعداد الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى المعنية بمكافحة الفساد .

٢- وجود عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومنظمات مجتمع مدنى غير مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعى والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومنها ما تصدر تقارير إلى مؤسسات ومنظمات دولية معنية بإصدار مؤشرات قياس أداء جمهورية مصر العربية وبما يؤثر سلبا على الجهود المبذولة فى ذلك المجال وتصنيف مصر بتلك المؤشرات.

خامسًا: الأسباب التى أدت إلى عدم تنفيذ بعض الإجراءات التنفيذية لأهداف استراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨ وسبل التغلب عليها:

١- حاجة بعض الإجراءات إلى توفير دعم مالى إضافى لتنفيذها كالآتى (جدول الوظائف والدرجات المالية بقانون الخدمة المدنية / تواضع عدد الخدمات التى تم ميكنتها / عدم اكتمال إنشاء مواقع الكترونية لكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة / تواضع البنية التكنولوجية لمنظومة الإجراءات القضائية / تواضع التمويل اللازم لتنفيذ حملات إعلامية) وسيتم التغلب على المشكلة من خلال تعاون وتمويل المنظمات المحلية والدولية الداعمة لمكافحة الفساد مثل (مؤسسة مصر الخير / جمعية الأورمان / جمعية شباب الأعمال - على المستوى المحلى - والبنك الأفريقى للتنمية / الاتحاد الأوروبى // UNODC UNDP / البنك الدولى - على المستوى الدولى)

٢- حاجة بعض القوانين لمزيد من الدراسة المتأنية حتى تصدر مستوفاة للبعد الوطنى بالتوافق مع التشريعات والقوانين المصرية، وكذا البعد الدولى لتتسق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى صادقت عليها مصر كالاتى: (قانون حظر تعارض مصالح المسئولين بالدولة / قانون حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء / قانون حرية تداول المعلومات / عدم اكتمال تعديل قوانين بعض جهات إنفاذ القانون والتى تنظم عملها وتعديل هياكلها التنظيمية).

٣- تحديات تحتاج إلى مزيد من الجهد والتنسيق لتنفيذها لتداخل مسئولية تنفيذها بين العديد من الجهات كالآتى: (عدم اعتماد منظومة متكاملة لتبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية إلكترونياً ويتم علاج تلك المشكلة تدريجياً حيث تم ربط بيانات وزارات التموين، الصحة، التضامن الاجتماعى فى قاعدة بيانات موحدة لتنقية البطاقات التموينية وضمان وصول الدعم لمستحقيه / توعية المواطن بمخاطر الفساد لتصبح ثقافة مجتمعيه / عدم وضع آليات حديثة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد).



٤- ظهـور تحديات فـى تفعيل و تطبيـق القانون الـذى ينظـم عمـل الجمعيـات الأهليـة ومنظمات المجتمـع المدنـى والـذى كان أحـد الموضوعـات المثـارة خلال منتدى شـباب العالم ١٨ . ٢ حيث تقرر إجـراء حوار مجتمعى بالتنسـيق مع كافـة الوزارات المعنيـة لاتخاذ الإجراءات المناسـبة لتعديل بعض أحـكام القانون بمـا يتيح مشـاركة فاعلة لمنظمات المجتمـع المدنـى بكافـة المناحى ومنهـا مكافحة الفساد.



منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٩-٢٠٢٢)

أسلوب بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

اعتمدت خطة بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه على تحديد أسبابه الحقيقية ودراسة التحديات الناتجة عن تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية ووضع الأهداف والإجراءات التنفيذية والبرامج والآليات التى تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة دون مجاملة أو تمييز، وتساهم فى الوقاية منه ومحاربته من خلال تكاتف جهود كافة أطراف المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد وتحديد أدوار لكل منها.

أسس بناء الاستراتيجية:

١- رصد أهم مظاهر الفساد والتحديات الناتجة عن تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية وسبل التغلب عليها.

٢- التحديد الدقيق للأهداف مع مراعاة تحقيقها عبر الأمد القريب والمتوسط.

٣- تحديد الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف ومعالجة الظواهر المسببة للفساد.

٤- وضع آليات لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد عقب التشخيص الدقيق لمشكلة الفساد والوقوف على أسبابه ودراسة تحديات تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية.

٥- تحديد البرامج والأنشطة التنفيذية للمشاركة الفاعلة فى الوقاية من الفساد بكافة الجهات المعنيه وعلى رأسها الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى.

آليات بناء الاستراتيجية:

١- المشاركة الفعالة بين كافة الجهات المعنية فى بناء جبهة موحدة لمكافحة الفساد.

٢- تطوير نظم العمل على نحو يحقق الوقاية من الفساد ومكافحته.

٣- تفعيل آليات مكافحة الفساد لتشمل (ترشيد الهياكل التنظيمية / تنمية الموارد البشرية / تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة / تفعيل التدوير الوظيفى ...).

٤- وضع الأهداف القريبة / المتوسطة المدى مع إمكانية تحقيق الهدف المحدد بما لا يتعارض مع الأهداف الأخرى.

٥- توفير كافة الموارد (البشرية / المادية) اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

٦- توزيع المهام والمسئوليات فى ضوء محاور الاستراتيجية.

٧- وضع آليات بديلة عند الضرورة لتحقيق المرونة اللازمة لمواجهة أى متغيرات قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية.

٨- مراعاة نتائج المؤشر الوطنى لقياس مدركات الفساد المحلى عند إعداد البرامج التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية.

٩- وضع مؤشرات وطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية ومراعاة المؤشرات الدولية.

الإطار العام للاستراتيجية

المبادئ التى استندت إليها الاستراتيجية:

- مبدأ سيادة القانون والفصل بين سلطات الدولة.
- الالتزام والإرادة السياسية - وهذا يشمل السلطات الثلاث فى الدولة ، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتى تعى أهمية وجود مجتمع خالٍ من الفساد وتعمل مع بعضها البعض من أجل ضمان تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية.
- الالتزام الكامل بالتعاون والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى بما يضمن وحدة وتجانس تنفيذ سياسات مكافحة الفساد.
- مبدأ الحوكمة الذي يتعين على الحكومة أن تطبقه فى اتباع مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة والفاعلية والمساءلة والمحاسبة ووضع إجراءات واضحة وفعالة لتحقيق أهداف راسخة تتسم بالقدرة والمرونة على الاستجابة إلى الاحتياجات الاجتماعية.
- احترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.
- مبدأ المساءلة الذي بمقتضاه تكون سلطات الدولة مسئولة عن القيام بواجباتها فى تنفيذ الاستراتيجية والخطة التنفيذية وضمان فعاليتها.
- الوقاية والتدخل المبكر الذي بموجبه يمكن تقليص فرص وقوع الفساد والقضاء عليه فى الوقت المناسب.
- مبدأ الفاعلية فى مكافحة الفساد الذى يرتكز على الرصد والتقييم المستمرين لجهود مكافحة الفساد بهدف حصر أوجه القصور ووضع الإجراءات الملائمة لتلافيها فى الوقت المناسب واتخاذ التدابير اللازمة لتداركها.
- الأولوية للمصلحة العامة بحيث يضطلع ممثلو المؤسسات والسلطات العامة بواجب مراعاتها حتى تكون مقدمة على أى مصلحة أخرى عند القيام بواجباتهم، كما عليهم واجب الامتناع عن إتيان أى تصرف يضر بالمصلحة العامة والمال العام.
- مبادئ الشفافية والشراكة بين القطاعين العام والخاص التى تراعى أهمية تعاون منظمات المجتمع المدنى ومجالس الأعمال فى أنشطة ملموسة وحقيقية تهدف إلى منع الفساد والوقاية منه.

مدة الاستراتيجية:

تكون مدة الاستراتيجية ٤ سنوات تبدأ من يناير ٢٠١٩ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢

الجهات المشاركة فى التنفيذ:

لا شك أن تحقيق الأهداف والإجراءات المقترحة لمكافحة الفساد والحد من آثاره يتطلب الكثير من الجهد من كافة أطراف منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته كما يتطلب كذلك تنفيذ تلك الجهود فى إطار تكاملى، بحيث تصبح أكثر قدرة على مواجهة التحديات المختلفة التى قد تحول دون نجاحها.

ومما سبق تبرز أهمية اللجنة الوطنية / الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته للقيام بأدوار فاعلة أبرزها بلورة الاستراتيجية كهدف قومى وطنى أمام المجتمع وتحديد أدوار كافة عناصر منظومة المكافحة وإعداد آلية متناغمة لتنفيذ تلك الأدوار يُراعى فيها وضوح المهام والمسئوليات للمشاركين فى التنفيذ، وقد تم الأخذ فى الاعتبار لدى إعداد الاستراتيجية مشاركة كافة الجهات المعنية كما يلى:

- اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. مجلس النواب.
- المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات المختلفة.
- الحكومة (وزارات / محافظات / هيئات / الأجهزة التابعة) ووحدات قطاع الأعمال العام.
- أجهزة منع ومكافحة الفساد وجهات إنفاذ القانون.
- السلطات الرقابية على المؤسسات المالية ووحدات الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- المجالس القومية والجامعات والمعاهد البحثية المتخصصة.
- وسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية.
- منظمات المجتمع المدنى.
- المؤسسات الدينية.

المســـار الاستراتيجى

الرؤيـــة

مجتمـع يـدرك مخاطر الفسـاد ويرفضه بدعم مـن جهاز إدارى يُعلى قيم الشـفافية والنزاهة ومشـهود له بالكفـاءة والفعالية.

الرسالـــة

تحديـد وتقييـم مخاطر الفسـاد فـى جمهورية مصـر العربيـة والعمل علـى الوقاية منـه ومكافحته من خـلال وضـع الأهـداف والإجـراءات التنفيذية والبرامـج والآليـات التى تكفـل محاصرته وتفعيـل ثقافة مجتمعيـة رافضـة للفسـاد ودعم قدرات واسـتقلال أجهـزة وهيئات منع الفسـاد والارتقاء بمسـتويات الشـفافية والنزاهـة فـى الدولة بإشـراك كافـة فئات المجتمـع وبالتعاون مـع الجهات المعنيـة المحلية والإقليميـة والدوليـة تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠. وتفعيلاً للاتفاقيات الدوليـة والإقليمية المعنية بمكافحة الفسـاد خاصة الاتفاقيـة الأممية والعربيـة والأفريقية.

الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢):

ارتكـزت المرحلة الثانيـة من الاسـتراتيجية الوطنية لمكافحـة الفسـاد على عـدة أهداف رئيسـية وما ينبثـق عنها مـن أنشـطة تنفيذية ، وذلـك تمهيداً لوضـع خطة عمل تتضمـن الإجـراءات اللازمة من قبـل الجهـات المعنيـة ، ونسـتعرض فيمـا يلـى تلـك الأهداف:

١- تطوير جهاز إدارى كفء وفعال.

٢- تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

٣- تفعيـل آليـات الشـفافية والنزاهـة بالوحـدات الحكوميـة.

٤- تطويـر البنيـة التشـريعية الداعمـة لمكافحـة الفسـاد.

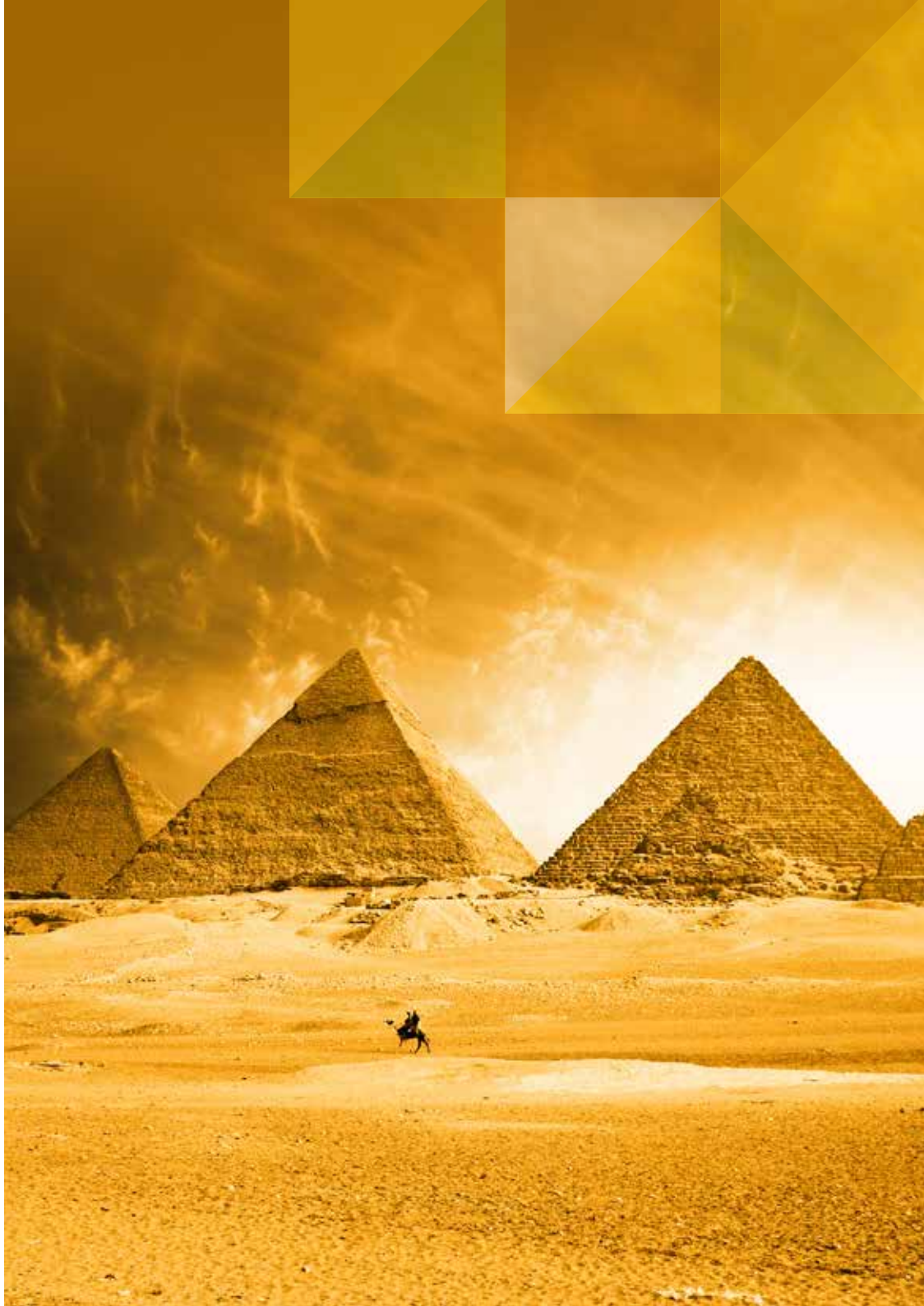
٥- تحديـث الإجـراءات القضائيـة تحقيقـاً للعدالـة الناجزة.

٦- دعـم جهات إنفـاذ القانون للوقاية من الفسـاد ومكافحته.

٧- زيـادة الوعـى المجتمعـى بأهميـة الوقاية من الفسـاد ومكافحته.

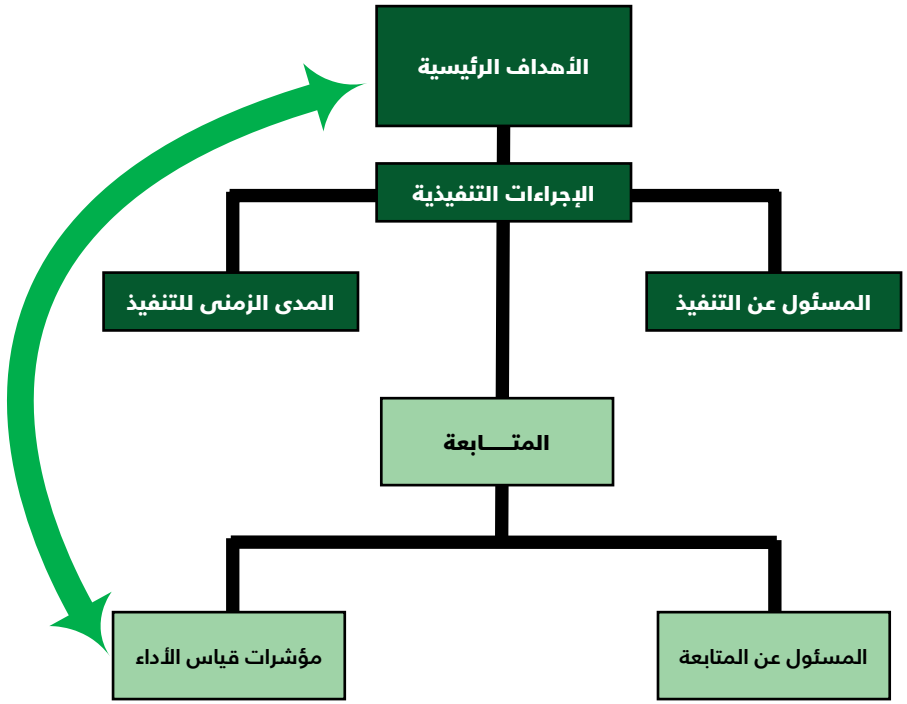
٨- تفعيـل التعـاون الدولى والإقليمـى فى منع ومكافحة الفسـاد.

٩- مشـاركة منظمـات المجتمـع المدنـى والقطاع الخـاص فـى منع الفسـاد والوقايـة منه.



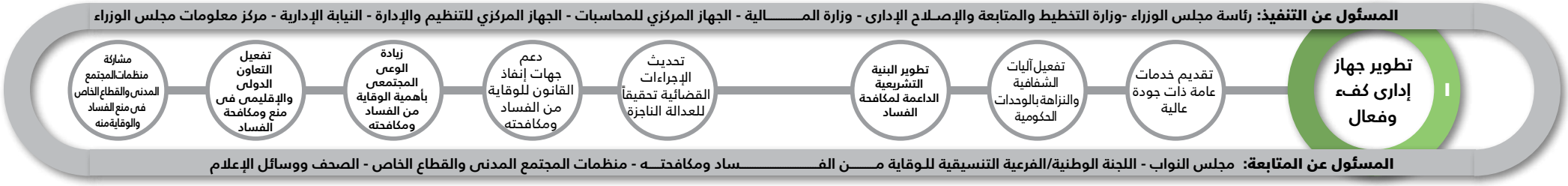


المنظومة الاستراتيجية



ملحوظـة: ستتولى الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية / الفرعية للوقاية من الفساد ومكافحته إعداد آليات تفصيلية وبرامج تنفيذية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومتابعتها سنويًا وفقًا للأولويات والموارد المالية المتاحة خلال مدة تنفـيذ الخطة ٢٠١٩ / ٢٠٢٢.

الخطة التنفيذية للاستراتيجية



الإجراءات التنفيذية للهدف الأول	المدى الزمنـــــى متوسط ٢٠١٩ ٢٠٢٢	مؤشرات قياس الأداء
١ تفعيل المبادئ الحاكمة لعمل الجهاز الإدارى للدولة		نسبة الهياكل التنظيمية المحدثة في ضوء المبادئ الحاكمة | نشر وثيقة المبادئ الحاكمة المعتمدة للجهاز الادارى
٢ وضع خطة تدريبية للعاملين فى الجهاز الإدارى للدولة وفقاً لمتطلبات التطوير		نسبة الاعتمادات المنصرفة على التدريب من المخصص بالفعل | نسبة ما يتم تغطيته من وثيقة الخطة التدريبية | عدد الدورات التدريبية
٣ تفعيل نظام تنفيذي للتدقيق والرقابة الداخلية		معدل إعداد تقارير ربع سنوية خاصة بالرقابة الداخلية
٤ تحديث قاعدة بيانات المؤسسات والأجهزة الحكومية للأصول والعاملين بالجهاز الحكومي		نسبة تحديث قاعدة بيانات الأصول والموارد البشرية
٥ تحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإدارى للدولة وفقا لخطة تحدد اولويات التطوير		نسبة المنصرف لتحديث البنية التحتية وفقًا للخطة من المخصص فى الميزانية | معدل رضاء العاملين في الوحدات الإدارية عن التطوير
٦ تفعيل نظام جوائز التميز فى الأداء الحكومى		وضع وتطبيق نظام جوائز للتميز فى الأداء بمعايير محددة تُطبق بشفافية على الجميع | جائزة مصممة للتميز فى الأداء
٧ تطوير هياكل الأجور وربطها بمنظومة متطورة لتقويم الأداء		عدد هياكل الأجور المطورة والمعتمدة
٨ تفعيل آليات تضمن عدم تعارض المصالح فى الأجهزة الحكومية		عدد مؤسسات الدولة التى بها وحدة لتفعيل القوانين واللوائح ومعالجة مشكلات تضارب المصالح وتعارضها داخل المؤسسة ونسبتها إلى إجمالى المؤسسات المعنية
٩ وضع نظام موحد لقياس رضاء جمهور المتعاملين مع وحدات الجهاز الإدارى		معدل رضاء المواطنين
١٠ تفعيل نظام الربط المميكن بين الوحدات الحسابية		نسبة تنفيذ تفعيل نظام الربط المميكن

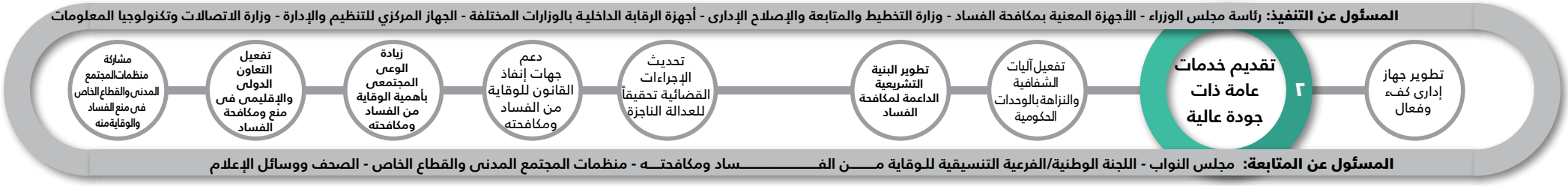
مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:

١- مؤشر كفاءة الحكومة (البنك الدولى)

٢- الحكومة المستجيبة (البنك الدولى)

٣- إنفاذ القواعد التنظيمية (مشروع العدالة العالمى / البنك الدولى)

الخطة التنفيذية للاستراتيجية



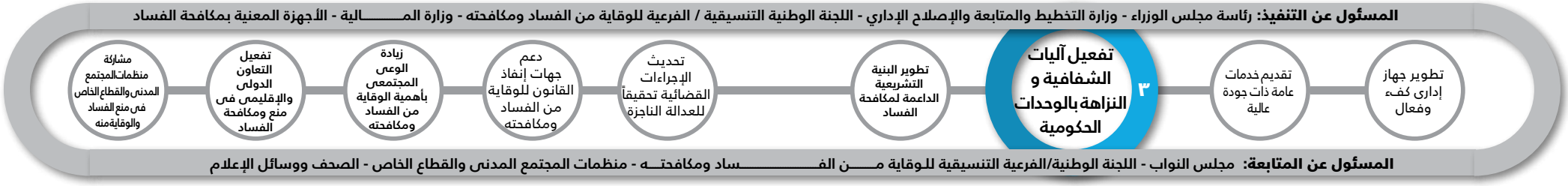
الإجراءات التنفيذية للهدف الثاني	المدى الزمني متوسط ٢٠١٩ ٢٠٢٢	مؤشرات قياس الأداء
١ استكمال قاعدة البيانات القومية المتكاملة لربط كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة إلكترونيا		نسبة تحديث قاعد بيانات قومية للبنية المعلوماتية
٢ تفعيل منظومة الدفع والتوقيع الإلكترونى لتبسيط الإجراءات على المواطنين والحد من المدفوعات غير الرسمية.		عدد الوحدات التى يستحدث بها سبل دفع إلكترونى من خلال شركات وسيطة لحين الانتهاء من منظومة الدفع الإلكترونى | نسبة الوحدات التى قامت بتنفيذ منظومة دفع إلكترونى
٣ تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية إلكترونيًا		نسبة الوحدات الحكومية التى قامة بتحديث البنية المعلوماتية لتفعيل تبادل المعلومات | نسبة عناوين البريد الإلكترونى المعتمدة لمستويات الإدارة العليا بالجهات الإدارية
٤ تبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة		نسبة الخدمات المميكنة لإجمالى الخدمات المقدمة للمواطنين | معدلات رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة إلكترونيًا
٥ استكمال إنشاء المراكز التكنولوجية فى مختلف أنحاء الجمهورية، وضم كافة خدمات المواطنين إليها، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية اللازمة لتفعيلها		عدد المراكز التكنولوجية المستحدثة على مستوى الجمهورية | عدد الخدمات المقدمة
٦ استكمال ونشر أدلة الخدمات الحكومية		عدد أدلة الخدمات الحكومية التى تم إعدادها ونشرها فى اماكن واضحة بالجهات الخدمية وعلى مواقع الجهات الإلكترونية | معدل إدراك المواطنين بأدلة الخدمات الحكومية
٧ تطوير منظومة تقييم أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات الجماهيرية		عدد الوحدات الخدمية التى قامت بتحديث منظومة تقييم أداء الخدمات

مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:

١-سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Ease of Doing Business) (البنك الدولى)

٢- المعاملات الإلكترونية كنسبة من إجمالى المُعاملات (مؤشر يقيس كفاءة الجهاز الإدارى من حيث سرعة نهو المُعاملات بين مُختلف أجهزة الدولة)

الخطة التنفيذية للاستراتيجية



الإجراءات التنفيذية للهدف الثالث	المدى الزمنـــــى متوسط ٢٠١٩ ٢٠٢٢	مؤشرات قياس الأداء
١ تفعيل مدونات سلوك الموظفين فى كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة		معدل نشر مدونة السلوك بوحدات الجهاز الإدارى للدولة
٢ إتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة فيما لا يضر بالأمن القومى		عدد الاستراتيجيات والخطط المتاحة | صدور قانون إتاحة وحرية المعلومات
٣ إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقا لدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك		عدد التقارير المتاحة | نسبة الجهات التى التزمت بإتاحة تقاريرها
٤ استمرار نشر ميزانية وموازنة المواطن لتتضمن المصروفات والإيرادات وأهم التوجهات الجديدة		معدل الإلتزام بنشرهما على المستوى المركزى والمحلى وعلى الموقع الإلكترونى لوزارة المالية بصفة دورية كل عام
٥ إنشاء وتحديث المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية		نسبة المواقع المستحدثة والمجددة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة | نسبة التفاعل على تلك المواقع
٦ تفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد		عدد المستفيدين من المنظومة | نسبة الاستجابة للشكاوى وفقًا للأطر الزمنية المحددة
٧ نشر خطة المشتريات الحكومية		معدل الإلتزام بنشر تقرير تفصيلى سنوى عن المشتريات الحكومية على الموقع الإلكترونى لوزارة المالية
٨ نشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية		معدل الإلتزام بنشر تقرير سنوى عن التقدم المحرز فى تنفيذ الاستراتيجية

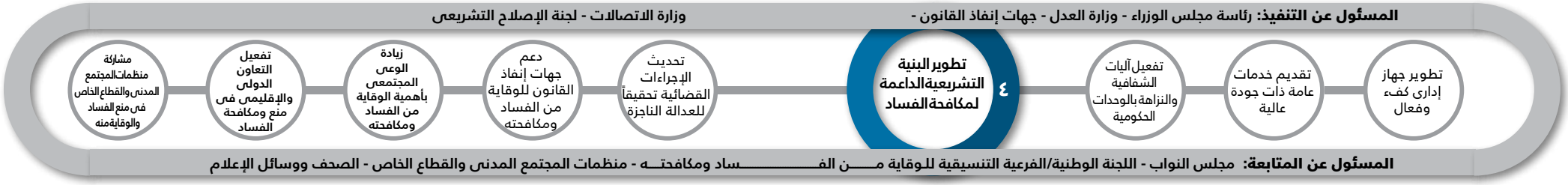
مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:

١- الشفافية فى صنع السياسات (المنتدى الاقتصادى العالمى)

٢- المحاباة فى قرارات مسئولى الحكومة (المنتدى الاقتصادى العالمى)

٣- مؤشـــر الحكومة التنظيمية المتعلقة بالشفافية والمشاركة فى عمليات وضع القواعد (البنك الدولى)

الخطة التنفيذية للاستراتيجية



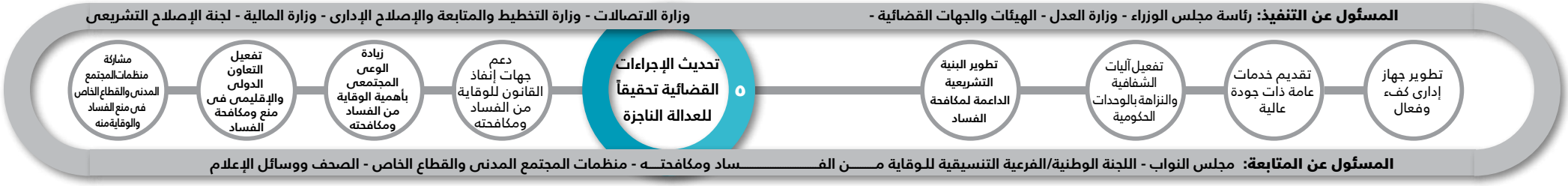
الإجراءات التنفيذية للهدف الرابع	المدى الزمنى قصير ٢٠١٩ ٢٠٢٠	مؤشرات قياس الأداء
١ تحديث البنية التشريعية للجهاز الإدارى للدولة بما يضمن جودة أدائه		عدد القوانين المحدثة بشكل يتلاءم مع المتغيرات المجتمعية
٢ تحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة تضمن مزيد من الشفافية والمحاسبة		عدد التشريعات واللوائح المحدثة المتعلقة بالصناديق الخاصة
٣ تحديث التشريعات المنظمة لعمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد لضمان الإستقلالية والشفافية فى ذلك المجال		نسبة التشريعات المحدثة للأجهزة المعنية
٤ سن قوانين (حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، قانون التعاون الدولى فى المسائل الجنائية، قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات)		نسبة اصدار وثائق القوانين وآليات تنفيذها
٥ دراسة ميكنة إقرارات الذمة المالية وإصدار التشريع الخاص بها		وثيقة القانون وآليات تنفيذه
٦ تفعيل قانون تعارض المصالح		صدور اللائحة التنفيذية للقانون أو إلغائه ودمج محتواه بقانون آخر
٧ تعديل وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومنها (تعديل قانون الإجراءات الجنائية، قانون المرافعات) وذلك بغرض تسهيل الإجراءات وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة		عدد وثائق القوانين المعدلة

مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:

١- مكافحة الفساد (البنك الدولى)

٢- المدفوعات غير الرسمية والرشاوى (المنتدى الاقتصادى العالمى)

الخطة التنفيذية للاستراتيجية

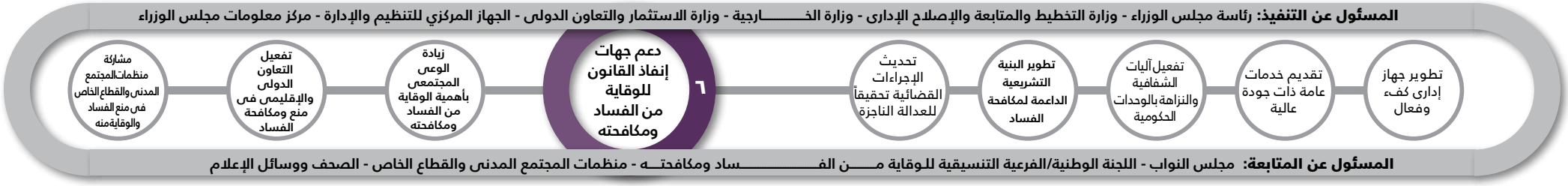


الإجراءات التنفيذية للهدف الخامس	المدى الزمنى متوسط ٢٠١٩ ٢٠٢٢	مؤشرات قياس الأداء
١ تطوير البنية التحتية للنظام القضائى		أعداد ونسبة ما تم تطويره
٢ تطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائى		نسبة إتاحة الوصول للبيانات وكفاءة الربط الشبكى | نسبة التخفيض في الوقت المستهلك لأداء الإجراءات القضائية
٣ استخدام التطبيقات الذكية فى تقديم الخدمات القضائية		عدد الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين باستخدام التطبيقات الذكية | معدل رضاء المواطنين
٤ دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائى		عدد الدورات التدريبية | عدد الندوات والمؤتمرات

مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:

١- مؤشر كفاءة النظام القضائى مجتمع آمن وقضاء عادل فى تقرير سهولة ممارسة الأعمال (البنك الدولى)

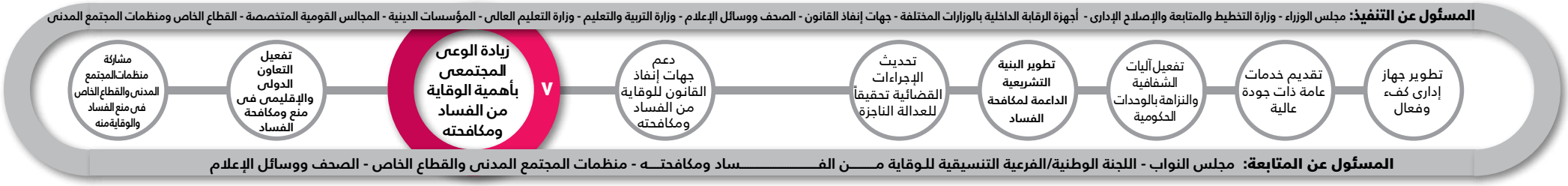
الخطة التنفيذية للاستراتيجية



الإجراءات التنفيذية للهدف السادس	المدى الزمنـــــى متوسط ٢٠١٩ ٢٠٢٢	مؤشرات قياس الأداء
١ استكمال تطوير هياكل الأجهزة الرقابية		نسبة الهياكل التنظيمية المحدثة والمعتمدة للأجهزة الرقابية منذ تعديلات الدستور ٢٠١٤
٢ إبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات		عدد الاتفاقيات المبرمة
٣ تحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية		نسبة الجهات الرقابية التي قامت بتحديث قواعد بياناتها
٤ تطوير مهارات وقدرات العاملين بالأجهزة الرقابية		نسبة العاملين فى الأجهزة الرقابية المدربين لاجمالى المخطط | عدد الدورات التدريبية
٥ وضع خطط خاصة لإدارة مخاطر الفساد بكافة جهات إنفاذ القانون		عدد ونسبة الخطط المعتمدة لتقييم مخاطر الفساد ومكافحته
٦ تطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته		نسبة الالتزام بإعداد مؤشر مدركات الفساد المحلى المبنية على استطلاع رأى المواطنين بشكل سنوى
٧ إعداد البحوث والدراسات فى المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد		نسبة الإنتهاء من إنشاء وحدة للبحوث والدراسات داخل الجهات الرقابية

مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:
الحكومة المستجيبة (مشروع العدالة العالمي البنك الدولى)

الخطة التنفيذية للاستراتيجية

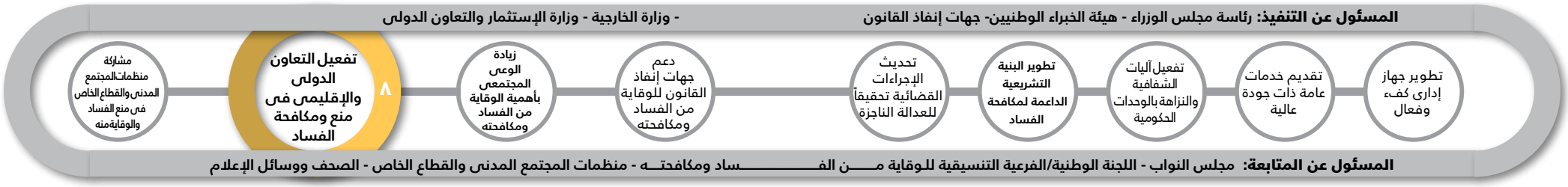


الإجراءات التنفيذية للهدف السابع	المدى الزمنى متوسط ٢٠١٩ ٢٠٢٢	مؤشرات قياس الأداء
١ تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن فى مكافحته		عدد الدورات التدريبية | عدد المستفيدين من الدورات التدريبية | عدد البرامج الإلكترونية | عدد الحملات الإعلامية
٢ تنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد فى المدارس والجامعات		عدد الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والندوات | نسبة الكليات المُفعلة لمقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد بالجامعات
٣ تضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعى		عدد المناهج المعدلة والمتضمنة قيم النزاهة والشفافية
٤ تفعيل الميثاق الأخلاقى للطالب الجامعى		معدل نشر الميثاق
٥ إعداد ميثاق أخلاقى لعضو هيئة التدريس		اصدار ومعدل نشر الميثاق
٦ إكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته		عدد الدورات التدريبية / الندوات / ورش العمل
٧ تفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية		عدد الدورات التدريبية / ورش العمل / المؤتمرات
٨ تفعيل دور المؤسسات الدينية فى نشر الوعى بخطورة الفساد وآثاره السلبية		عدد الخطب الدينية المعنية بالتوعية بمخاطر الفساد
٩ حث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث على إجراء الدراسات المتخصصة فى مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة		عدد البحوث والدراسات المتخصصة فى مجالات مكافحة الفساد

مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:

المؤشر السنوى لقياس مدركات الفساد المحلى لجهات الدولة المختلفة

الخطة التنفيذية للاستراتيجية



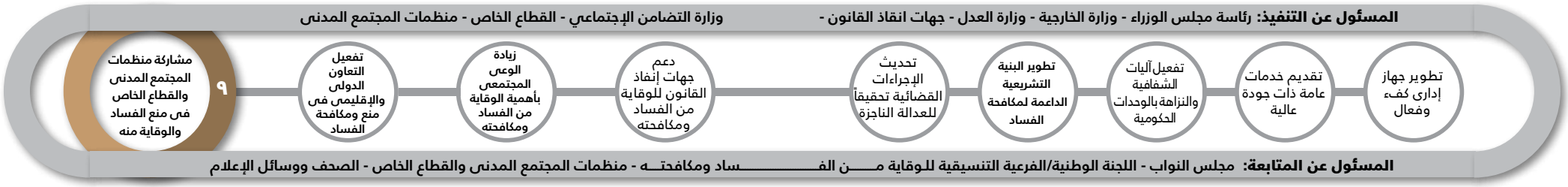
الإجراءات التنفيذية للهدف الثامن

المدى الزمنى متوسط
٢٠١٩ ٢٠٢٢

	الإجراءات التنفيذية للهدف الثامن	مؤشرات قياس الأداء
١	تطوير التعاون الإقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات	عدد المبادرات بين الجهات الوطنية والإقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات
٢	عقد دورات تدريبية ومؤتمرات لتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية	عدد الدورات والمؤتمرات
٣	إبرام مذكرات التفاهم بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها	عدد مذكرات التفاهم المبرمة | عدد مذكرات التفاهم المفعلة ونسبتها إلى المبرم
٤	المشاركة فى الفعاليات الإقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد	عدد المشاركات
٥	تبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها بشأن تنفيذ أهداف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد	عدد المؤتمرات / الندوات / المحاضرات / الدورات التدريبية / ورش العمل
٦	دراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال.	عدد المجموعات / التجمعات / المنظمات الإقليمية والدولية التى تم الإنضمام إليها

مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:
نسبة التمثيل والمشاركة الفاعلة وإعداد التقارير وتقديمها بالمحافل الإقليمية والدولية فى اطار الاتفاقيات والمعاهدات المنضمة إليها مصر وفاءً لإلتزاماتها

الخطة التنفيذية للاستراتيجية



الإجراءات التنفيذية للهدف التاسع

المدى الزمنى قصير ٢٠١٩ ٢٠٢٠

مؤشرات قياس الأداء

١	تفعيل مدونات السلوك للقطاع الخاص والمجتمع المدنى	عدد منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص التى تم نشر مدونة السلوك بها
٢	دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى مجالات منع ومكافحة الفساد	عدد الدورات التدريبية / الندوات / المؤتمرات / ورش العمل | عدد منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص المستفيدة من برامج رفع الوعى بخطورة الفساد وسبل مكافحته
٣	إطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى	عدد المبادرات التى يشارك بها أو يطلقها المجتمع المدنى أو القطاع الخاص للمساعدة فى الحد من الفساد | إضافة أنشطة مكافحة الفساد فى منظومة أنشطة الجمعيات المسجلة بوزارة التضامن الإجتماعى
٤	تيسير حصول منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص على المعلومات المتاحة بما لا يمس الأمن القومى أو الصالح العام	عدد الجهات التى توفر معلومات محدثة عبر مواقعها الإلكترونية

مؤشرات قياس أداء عامة للهدف:

معدل مشاركة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى الوقاية من الفساد ومكافحته كأحد المؤشرات الفرعية لمؤشر مدركات الفساد الإدارى بالدولة.

الخاتمة

فـى ختام الاسـتراتيجية تود الأمانـة الفنية للجنة الوطنية / الفرعية التنسـيقية للوقاية من الفسـاد ومكافحتـه أن تؤكد على الآتى:

الاسـتراتيجية تـم إعدادهـا بحيـث تتسـم بالمرونـة الكافيـة التى تسـمح بتعديـل أو إضافـة أياً من إجراءاتهـا التنفيذيـة أو مؤشـرات قيـاس الأداء لتتسـق مـع النتائـج المرجـوة أو التى يتم رصدهـا عملياً مـن الدراسـات واسـتقصاءات الرأى خاصـةً تقارير التقـدم المحرز في تنفيـذ أهداف الاسـتراتيجية، كذا سـيتم مراعـاة عـدم الاكتفاء بصـدور القوانين الواردة بالاسـتراتيجية فقط أو تعديلاتها بل سـيمتد عمل الاسـتراتيجية لمتابعـة الإجـراءات اللازمة لدخول تلـك القوانين حيـز التنفيذ وفق آلية متابعة سـتنتهجها الأمانـة الفنيـة للجنة الوطنية / الفرعية التنسـيقية للوقاية من الفسـاد ومكافحته بدعم ومسـاندة كافة وحـدات الجهـاز الإداري للدولة وجهات إنفـاذ القانون.

توجيـه الشـكر الجزيـل لكل من عاون وشـارك في إتمـام إعداد الاسـتراتيجية وذلك ابتـداءً من خبراء علـوم الإدارة والاجتماع بالجامعات المصرية، السـادة أعضاء اللجنة الوطنية / الفرعية التنسـيقية للوقاية مـن الفسـاد ومكافحته، جهات إنفاذ القانـون (الرقابية / الأمنية / القضائية) ،ونخص بالشـكر خبراء البنك الدولـى الذيـن سـاهموا بجهد كبير فـي مراجعة المسـودة النهائية من الاسـتراتيجية وأبـدوا ملاحظات موضوعيـة مهمـة لتخـرج الاسـتراتيجية متسـقة مـع المعاييـر الدوليـة وبصـورة لائقة تتفق مـع مكانة جمهورية مصـر العربية.

الأمانـة الفنيـة للجنـة الوطنية / الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته

والله ولى التوفيق ،،،

